

# تحرك عاجل

## الحكم بالإعدام ضد 30 معارضاً

في 9 يوليو/تموز 2019، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين في صنعاء على 30 أكاديمياً وشخصيات سياسية بالإعدام بناءً على تهمة ملفقة، بما في ذلك التجسس لصالح التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية. ومن بينهم يوسف البواب، أبٌ لخمسة أبناء، يبلغ من العمر 45 عامًا ويعمل أستاذًا للسانيات، كما أنه أحد الرموز السياسية، واعتقل تعسفياً في أواخر عام 2016. تدعو منظمة العفو الدولية سلطات الأمر الواقع الحوثية بإسقاط أحكام الإعدام بحق يوسف البواب والرجال الـ29 الآخرين والإفراج عنهم فوراً، إذ أنه تجري معاقبتهم لمجرد ممارسته السلمية لحقهم في حرية التعبير.

**بادر بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيرك الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

محمد عبد السلام  
المتحدث باسم جماعة أنصار الله في مباحثات السلام  
البريد الإلكتروني: [mdabdalsalam@gmail.com](mailto:mdabdalsalam@gmail.com)  
تويتر: [@abdusalamsalah](https://twitter.com/abdusalamsalah)

إلى السيد عبد السلام،

في 9 يوليو/تموز 2019، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة التابعة للحوثيين في صنعاء على 30 أكاديمياً وشخصيات سياسية. سيستأنف الرجال الثلاثون حكمهم. في حين أبرأت المحكمة ساحة ستة آخرين.

ومن بين المحكوم عليهم بالإعدام، يوسف البواب، أبٌ لخمسة أبناء، يبلغ من العمر 45 عامًا ويعمل أستاذًا للسانيات، وشخصية سياسية تعرض للاعتقال التعسفي في أواخر عام 2016. واتهم رسمياً في أبريل/نيسان 2017، إلى جانب 35 شخصاً آخر، بارتكاب عدة جرائم تنطوي على عقوبة الإعدام. وشابت الإجراءات القانونية المتخذة ضده خلال احتجازه وضد آخرين، في القضية ذاتها، عيوب خطيرة، بما في ذلك الإخفاء القسري، والاحتجاز المفرط قبل المحاكمة، والمماطلات غير المبررة أثناء محاكمته، والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي، ومزاعم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم الوصول إلى المشورة القانونية والرعاية الطبية.

وأثناء إحدى جلسات المحاكمة في 2 أبريل/نيسان 2019، أوضح يوسف البواب كيف تعرض هو والآخرين للتعذيب وغيره من سوء المعاملة أثناء احتجازهم بمقر جهاز الأمن السياسي في صنعاء، وتضمن ذلك تعرضهم للضرب، والتعليق من السقف والتكبييل بسلاسل حديدية. بيد أن إفادة يوسف لم تلق أي رد من المحكمة، ولم يأمر القاضي بإجراء تحقيق بشأن هذه المزاعم.

لذا، نحث سيادتكم على ضمان إلغاء أحكام الإعدام الصادرة بحق يوسف البواب والرجال الـ29 الآخرين وإطلاق سراحهم على الفور حيث تتم معاقبتهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير. كما نحثكم أيضاً على ضمان حمايتهم من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وإتاحة العلاج الطبي الملائم لهم، والاتصال المنتظم بمحاميتهم وأسرتهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

يوسف البواب أبٌ لخمسة أبناء، يبلغ من العمر 45 عامًا ويعمل أستاذًا للسانيات، كما أنه أحد الرموز السياسية. وتجري محاكمته إلى جانب 35 شخصاً آخرين اعتقلهم الحوثيون قسراً، والقوات الموالية لهم جميعاً، بين عامي 2015 و2016.

في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016، اعتقل يوسف البواب تعسفياً، أثناء خروجه من مسجد محلي بصنعاء. وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، داهمت سلطات الأمر الواقع الحوثية منزله، حيث تعيش زوجته وأبنائه الخمسة، وصادرت متعلقاته، بما في ذلك حاسوبه الشخصي و150 وثيقة جامعية. خلال الأشهر الثلاثة الأولى، لم تتمكن الأسرة من الحصول على أي معلومات رسمية عن مكان وجوده؛ اكتشفوا فقط أن جهاز الأمن السياسي كان يحتجزه بعد ثلاثة أشهر، من خلال قنوات غير رسمية. واستُجوب للمرة الأولى في مارس/آذار 2017 أثناء حضور محاميه؛ وقد كانت تلك المرة الأولى التي يُتاح له فيها الاستعانة بمحامٍ قبل المحاكمة. ثم أُتهم بعد ذلك في 8 إبريل/نيسان 2017، إلى جانب 35 شخصاً آخرين، بعدة جرائم، تضمنت مساعدة التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية بمعلومات استخباراتية تتعلق بأهداف عسكرية، وتدبير عمليات اغتيال؛ كما يُعاقب على معظم هذه التهم بالإعدام. وشابت الإجراءات القانونية المُتخذة بحق يوسف البواب طوال فترة اعتقاله، عيوب خطيرة. وتضمنت هذه المخالفات تعرضه للاختفاء القسري، واحتجازه المطول على نمة المحاكمة، والتأخيرات غير المبررة في محاكمته، واحتجازه بمعزل عن العالم الخارجي؛ وورود مزاعم عن تعرضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعدم حصوله على محامٍ أو رعاية طبية.

**AMNESTY**  
**INTERNATIONAL**



وهكذا، ضلع جميع أطراف الصراع، ومن بينهم القوات الحوثية، والحكومة اليمنية، والتحالف الذي تقوده كلاً من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والقوات اليمنية المدعومة من الإمارات، في ممارسات الاعتقال التعسفي. ففي المناطق التي وقعت تحت سيطرة القوات الحوثية، [اعتقل الحوثيون](#) تعسفيًا منتقديهم والمعارضين لهم، [وكذلك الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان](#) وأبناء [الطائفة البهائية](#)، واحتجزوهم؛ كما أخضعوا العشرات لمحاكمات جائرة، والاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي، والاختفاء القسري. وكان أغلب المستهدفين من قيادات حزب الإصلاح أو أعضائه أو مؤيديه. كما تعرضت الحكومة اليمنية التي تحظى بالاعتراف الدولي، للمدافعين عن حقوق الإنسان، وغيرهم من النشطاء بالمضايقة والتهديد والاحتجاز التعسفي؛ بينما شنت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات في جنوب البلاد [حملةً من عمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري](#). ففي مايو/أيار 2018، نشرت منظمة العفو الدولية تقريراً يبيّن تفاصيل حالات احتجز فيها 51 رجلاً داخل شبكة سجون سرية على أيدي القوات الإماراتية، وقوات يمنية تعمل خارج نطاق قيادة حكومة البلاد، وتضمنت تلك الحالات أفراد اعتقلوا بين مارس/آذار 2016 ومايو/أيار 2018.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة العربية أو الإنكليزية  
يمكن استخدام لغة بلدك

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 8 يناير/كانون الثاني 2020**  
ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.